قياس الكفاءة الإنتاجية الداخلية للعملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي
(دراسة تطبيقية لحالة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة مصراتة)

علي عبد السلام الجروشي• وعبد الحميد علي الفضيل•

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى قياس الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا من خلال دراسة تطبيقية لحالة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراتة، وتناولت الدراسة في الجزء النظري مراجعة للأدبيات الاقتصادية لموضوع الكفاءة التعليمية وطرق قياسها ومراجعة لبعض الدراسات السابقة، وفي الجزء التحليلي تم تحليل بعض البيانات الخاصة بأعداد الطلاب بالكلية، من حيث تطور أعداد الطلاب الجدد والمسجلين والخريجين، كما تم قياس معدل الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية بالكلية خلال الأعوام الدراسية (2008/2007 – 2016/2015) باستخدام طريقة الفوج الظاهري، وتوصلت الدراسة إلى انخفاض الكفاءة الداخلية الكمية للعملية التعليمية بالكلية؛ نتيجة انخفاض أعداد الخريجين مقارنة بأعداد الطلاب الجدد، حيث أن هناك ارتفاع في أعداد الطلاب المسجلين نتيجة ارتفاع أعداد الطلاب الجدد بمقدار أكبر من الزيادة في أعداد الخريجين، وهو ما يعكس ارتفاع أعداد الراسبين، وزيادة فترة التخرج للطالب عن الفترة المقررة؛ ما نتج عنه ارتفاع الفاقد في العملية التعليمية، وبالتالي ارتفاع حجم الهدر في الموارد التعليمية للعملية التعليمية بالكلية.

الكلمات الدالة: الكفاءة التعليمية، الكفاءة الداخلية، الكفاءة الكمية، طريقة الفوج الظاهري.

1- مقدمة

يحظى موضوع الكفاءة التعليمية باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة مع تزايد النظرة الاقتصادية للتعليم، والتي ترى بأن التعليم هو عملية استثمارية ينبغي الاهتمام فيها بترشيد النفقات التعليمية، والعمل على رفع مستوى الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي، لمحاولة تقليل الهدر في الموارد المتاحة والمستخدمة في العملية التعليمية، وقد تزايد الاهتمام بموضوع الكفاءة التعليمية وقياسها داخل المؤسسات التعليمية مع ارتفاع أهمية التعليم، وتزايد حجم الإنفاق على التعليم، حيث أصبح التخطيط للتعليم عملية اقتصادية تتضح آثارها في زيادة الاهتمام بكفاءة الأنظمة التعليمية وزيادة إنتاجيتها؛ من خلال ترشيد الإنفاق على التعليم وحسن استخدام الموارد المتاحة، وتفادي الهدر في العملية التعليمية المترتب على الرسوب والإعادة والتسرب وغيرها، وما يتبع ذلك من نفقات وارتفاع في تكاليف العملية التعليمية، وإهدار لموارد المجتمع (خليفة، 2004).

ويعتمد نجاح أي مؤسسة تعليمية بقدرتها على تعظيم مخرجاتها النوعية والكمية مع التقليل من المدخلات دون التأثير على أساس وجوهر العملية التعليمية، ويسعى أي نظام تعليمي إلى رفع كفاءته من أجل تحقيق أهدافه بأقل التكاليف، وتهتم الكفاءة التعليمية بالعلاقة بين المدخلات والمخرجات التعليمية، حيث أن الكفاءة التعليمية تنطوي على تطبيق مبادئ الإنتاج الجيد داخل المؤسسة التعليمية، من خلال جعل العملية التعليمية عملية منظمة وحيوية تستهدف إعداد الطالب إعداداً نموذجياً، باعتبار أن الطالب هو المدخل الأساسي في العملية التعليمية، وكلما زادت الكفاءة الداخلية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي؛ كلما تحسنت نوعية المخرجات التعليمية، وقلت نسبة الهدر في الموارد داخل المؤسسات التعليمية (الشايع، 2004).

إن هذه الورقة تأتي في إطار تسليط الضوء على أهمية موضوع الكفاءة الإنتاجية الداخلية للنظام التعليمي في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا؛ من خلال دراسة حالة كلية الاقتصاد بجامعة مصراتة، وقد تم تقسيم الورقة إلى ثلاثة محاور رئيسية؛ تناول المحور الأول الإطار العام للورقة

• قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، إيميل: alialjroushi@gmail.com

البحثية، والتي تضمنت المقدمة والمشكلة البحثية والفرضية، وهدف الدراسة وأهميتها ومراجعة لبعض الدراسات السابقة، وتناول المحور الثاني الإطار النظري للدراسة وتضمن خلفية نظرية لمفهوم الكفاءة الإنتاجية للتعليم وأنواعها مع التركيز على الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية، وطرق قياسها، في حين تناول المحور الثالث الإطار التحليلي للدراسة، وتضمن قياس الكفاءة الداخلية الكمية بكلية الاقتصاد – جامعة مصراتة.

2- مشكلة البحث:

إن تطوير الكفاءة الداخلية لنظام التعليم العالي يعد من أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع في ليبيا، وذلك في ظل العديد من المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع، من حيث عدم وجود سياسات تعليمية واضحة سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المؤسسات التعليمية، وجمود القوانين المنظمة للعملية التعليمة، وعدم التطبيق الصحيح للوائح والقوانين الصادرة، وعدم الاهتمام بتطبيق معايير الجودة في الكليات والجامعات، بالإضافة إلى تردي أوضاع البنية التحتية للجامعات وكلياتها ومرافقها، وقد انعكس كل ذلك على سير العملية التعليمية داخل مؤسسات التعليم العالي، وبروز بعض المشاكل الداخلية، كانخفاض مستوى المناهج والمقررات، وارتفاع أعداد الطلبة في بعض التخصصات، وتجاوز عدد السنوات المقررة للتخرج للطالب، وانخفاض نسبة الخريجين إلى الداخلين، وانخفاض المستوى التعليمي للطلاب في مرحلة التعليم المتوسط، وانعكاس ذلك على مستوى قدرتهم على الاستيعاب في مرحلة التعليم الجامعي من خلال ارتفاع معدلات التسرب والرسوب، وانخفاض مستوى التحصيل العلمي بشكل عام، وانعكاسه على نوعية المخرجات التعليمية، وكل هذه المشاكل تؤثر بشكل سلبي على كفاءة وقدرة قطاع التعليم العالي على تحقيق أهدافه، وتلبية الطلب المتنامي على الالتحاق بمؤسساته؛ فضلا عن ارتفاع التكاليف وحدوث هدر كبير في الموارد المستخدمة، وانخفاض نوعية المخرجات التعليمية لهذا القطاع، وهو ما يثير تساؤلاً حول مستوى الكفاءة الإنتاجية الداخلية للنظام التعليمي في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، وبالتالي فإن هذا البحث يحاول الإجابة على السؤال التالي:

- **هل تعاني مؤسسات التعليم العالي في ليبيا من انخفاض الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية؟**

وستحاول الورقة الإجابة على هذا السؤال من خلال دراسة حالة كلية الاقتصاد بجامعة مصراتة خلال الأعوام الدراسة (2016/2015 – 2008/2007).

3- فرضية الدراسة:

ينطلق البحث من فرضية مفادها انخفاض الكفاءة الإنتاجية الداخلية "الكمية" للعملية التعليمية بكلية الاقتصاد بجامعة مصراتة، ما يعني أن قطاع التعليم العالي في ليبيا يعاني من انخفاض الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية بمؤسساته بشكل عام.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع الكفاءة الإنتاجية الداخلية لمؤسسات التعليم العالي في ليبيا؛ من خلال دراسة تطبيقية على كلية الاقتصاد بجامعة مصراتة، باستخدام بعض الطرق والمؤشرات التي تتيح استخدام البيانات المتوفرة في قياس الكفاءة الكمية الداخلية للعملية التعليمية بالكلية؛ للوقوف على مستوى الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية داخل الكلية.

5- أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية قطاع التعليم العالي ودوره في تحقيق التنمية البشرية، وتعزيز دور رأس المال البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتأتي هذه الدراسة في إطار دعم التوجه نحو البحوث التطبيقية التي يمكن من خلالها التعرف بشكل دقيق على مستوى كفاءة النظام التعليمي؛ عن طريق استخدام أساليب كمية حديثة، يمكن من خلالها الحصول على نتائج دقيقة تساعد في بناء القرارات التعليمية على أسس علمية سليمة، حيث أن مثل هذه الدراسات تساعد في الكشف عن مواطن الضعف والخلل في سير العملية التعليمية ومخرجاتها في المؤسسات التعليمية، وهو ما يساعد على تحديد السياسات التعليمية المناسبة لإصلاح هذا الخلل وتطوير العملية

التعليمية، وتعزيز جودة المخرجات التعليمية لنظام التعليم العالي.

6- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع قياس الكفاءة الإنتاجية الداخلية للتعليم في بعض الدول العربية، وفيما يلي عرض موجز لبعض هذه الدراسات:

- **دراسة (عبد العال، 2005):** تناولت هذه الدراسة الكفاءة الداخلية للسنة التحضيرية لجامعة حائل في السعودية، وبحثت هذه الدراسة في العوامل المؤثرة على الكفاءة الداخلية لطلاب السنة التحضيرية بجامعة حائل بالمملكة العربية السعودية، وهدفت إلى التعرف على الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى انخفاض الكفاءة الداخلية في السنة التحضيرية للطلاب بجامعة حائل في محاولة لوضع علاج لتلك الأسباب لرفع الكفاءة الداخلية للسنة التحضيرية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي باعتباره المنهج العلمي الذي يتلاءم مع طبيعة هذه الدراسة من خلال أسلوب المسح وهي الطريقة التي تسمح باستخدام التعليل والتحليل الدقيق للمعلومات والبيانات التي تتوافر للباحث حول ظاهرة معينة، ولقد أظهرت النتائج انخفاض الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية، وأن هناك العديد من العوامل التي تقف وراء انخفاض الكفاءة الداخلية، وأن هذه العوامل تنقسم إلى عوامل اقتصادية واجتماعية ودراسية وأسرية.
- **دراسة (خليفة، 2004):** تناولت هذه الدراسة واقع الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم الأساسي في فلسطين، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الكفاءة الداخلية الكمية لنظام التعليم الأساسي في فلسطين ، ومدى درجة اختلافها باختلاف جنس الطالب، واستخدمت الدراسة طريقة إعادة تركيب الحياة الدراسية لحساب الكفاءة الإنتاجية الداخلية باستخدام بعض المؤشرات التي توضح نسبة الهدر التعليمي في هذه المرحلة، وأظهرت نتائج الدراسة أن نظام التعليم الأساسي في فلسطين لم يستطع تحقيق أهدافه الكمية بالدرجة المطلوبة، وهو ما أدى إلى تدني الكفاءة الداخلية الكمية، وأن نسبة الهدر الكمية الناتجة عن الرسوب والتسرب كانت مرتفعة بشكل عام، وكانت أعلى لدى الذكور مقارنة بالإناث.
- **دراسة (الشايع، 2004):** هدفت الدراسة إلى قياس الكفاءة النسبية للجامعات السعودية باستخدام تحليل مغلف البيانات، من خلال تحديد الكليات الكفؤة وغير الكفؤة في استخدام الموارد المتاحة في العملية التعليمية في الجامعات السعودية، وتحديد المقدار الذي يجب تخفيضه من المدخلات، والمقدار الذي يجب زيادته من المخرجات للكليات غير الكفؤة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود كليات كفؤة وغير كفؤة في الجامعات السعودية، وتم تحديد المقدار الذي يمكن تخفيضه من المدخلات في كل كلية غير كفؤة من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وموظفين، وأيضًا تم تحديد المقدار الذي يمكن زيادته في المخرجات (الطلبة الخريجين) حتى تحقق هذه الكليات الكفاءة ولا يصبح لديها موارد معطلة.
- **دراسة (المديرية العامة للتخطيط والجودة، 2012):** وهي دراسة بخصوص كفاءة النظام التعليمي بدولة سلطنة عمان خلال فترة أربعة عقود، وهدفت إلى توضيح نسب الكفاءة الداخلية لنظام التعليم في سلطنة عمان؛ من خلال التعرف على نسب الالتحاق ونسب الرسوب والتسرب خلال فترة زمنية محددة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الكفاءة الداخلية الكمية للنظام التعليمي مرتفعة، ويعود ذلك إلى ارتفاع نوعية المدخلات التي ساهمت في رفع كفاءة النظام، من معلمين ذوي كفاءات عالية، ومناهج متطورة، والفصول الدراسية المناسبة من حيث التجهيزات والكثافة الطلابية المناسبة للصف الواحد، بالإضافة إلى التجهيزات الحديثة، واستخدام الوسائل والتقنيات التعليمية الحديثة، وبما يلبي متطلبات المجتمع وسوق العمل.
- **دراسة (بكر، 2000):** هدفت هذه الدراسة إلى قياس الأداء الاقتصادي للخدمة التعليمية بجامعة الملك سعود بالسعودية، وتوضيح بعض جوانب الأداء الاقتصادي من خلال تحليل البيانات المتوفرة حول الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجهاز الإداري بالجامعة وكلياتها، وباستخدام بعض المؤشرات الاقتصادية كتقدير دالة الإنتاج، وتحديد معدل الكفاءة الإنتاجية الداخلية في الجامعة، واتبعت الدراسة

المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي والرياضي في تحليل البيانات والوصول إلى النتائج، وقد توصلت الدراسة من خلال تقدير دالة الإنتاج بأن إنتاجية الجامعة هي في مرحلة تزايد الغلة، وهو ما يعني زيادة أعداد الخريجين بنسبة أكبر من زيادة عناصر الإنتاج المختلفة، كما بلغ معدل الكفاءة الداخلية حوالي (53%) في المتوسط للكليات بنظام الأربع سنوات، و(51%) في الكليات التي تستغرق دراستها خمس سنوات، و(56%) في كليات الطب، وهو معدل منخفض يدل على انخفاض الكفاءة الداخلية بهذه الكليات، وهو ما يعني وجود هدر في الموارد المستخدمة في العملية التعليمية بالجامعة.

7- الإطار النظري:

7-1 مفهوم الكفاءة الإنتاجية للتعليم:

يقصد بالكفاءة الإنتاجية للتعليم (الإنتاجية التعليمية) حساب المكسب والخسارة من العملية التعليمية في صورتها النهائية، ويتطلب ذلك معرفة حجم الأموال المستثمرة في التعليم ومقدار العائد منها. وبمعنى آخر هي دراسة العلاقة بين المدخلات والمخرجات التعليمية، باعتبار أن الإنتاجية هي نسبة المدخلات إلى المخرجات. كما تعرف بأنها "مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق الأهداف المرجوة منه" (الراشد، 2015، ص 239). كما يمكن تعريف الكفاءة الإنتاجية للتعليم على أنها "القدرة على إنتاج الخدمة التعليمية أو تحقيق الهدف منها بأقل تكلفة" (الهلالي، 2004، ص4) وبشكل عام فإن الكفاءة الإنتاجية للتعليم توضح مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق أقصى قيمة ممكنة للمخرجات بأدنى حد ممكن من المدخلات من جهة أخرى، ومدى فعالية النظام التعليمي على تحقيق النتائج المرجوة منه (مؤسسة التدريب الأوربية، 2014).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم الكفاءة في التعليم يتداخل مع العديد من المفاهيم الأخرى كمفاهيم الكفاية، والإنتاجية، والفعالية، والجودة.

7-2 أنواع الكفاءة الإنتاجية للتعليم:

يوجد نوعان رئيسيان للكفاءة الإنتاجية للتعليم، هما: الكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية، وتشير الكفاءة الداخلية للتعليم إلى العلاقة بين ناتج النظام التعليمي ومدخلاته، وتنقسم إلى: الكفاءة الكمية، والكفاءة النوعية، وكفاءة تكلفة التعليم. أما الكفاءة الإنتاجية الخارجية فتتعلق بمخرجات النظام التعليمي من الناحية النوعية والكمية المتناسبة، وتتثمل في قدرة النظام التعليمي على الوفاء باحتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة بالكم والنوعية المناسبين وفي الوقت المناسب (خليفة، 2004، ص403).

7-2-1 الكفاءة الإنتاجية الداخلية للتعليم:

يقصد بالكفاءة الداخلية للتعليم مدى قدرة النظام التعليمي أو المؤسسة التعليمية بمدخلاتها من الطلاب على الانتقال بهم من مرحلة دراسية إلى أخرى على الوجه الأكمل، وبالتالي فإن النظام التعليمي أو المؤسسة التعليمية تكون ذات كفاءة إنتاجية داخلية عالية إذا انخفض عدد الراسبين والمتسربين من الطلاب (بكر، 2000)، وتشمل الكفاءة الإنتاجية الداخلية للتعليم كل العناصر البشرية الداخلة في مجال التعليم كأعضاء هيئة التدريس والإداريين والفنيين، والتي تتولى تحديد وتنظيم البرامج التعليمية، وإعداد المناهج الدراسية، وإدخال التكنولوجيا، كذلك تهيئة المناخ الدراسي المناسب مع الإدارة التعليمية الرشيدة، وتنظيم أوقات الدراسة ومراقبتها ومتابعتها وغيرها من الأعمال التي تؤدي الى مخرجات جيدة تؤدي دورها في مجال العمل. فكلما كانت تلك المدخلات على قدر كبير من الجودة زادت الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي (الراشد، 2015، ص240).

ويتضح مما سبق أن الكفاءة الداخلية للتعليم هي نتاج تفاعل مستمر، وتبادل بين العناصر الكمية والكيفية المكونة للعملية التعليمية، ومحصلة تكامل الأدوار الوظيفية المختلفة داخل النظام التعليمي من أجل تحقيق أهدافه، ويمكن القول بأن النظام التعليمي ذو كفاءة داخلية مرتفعة إذا تحققت فيه بعض المعايير، مثل: انخفاض عدد الطلاب الراسبين والمتسربين، وزيادة مستوى التحصيل، وارتفاع عدد وجودة الخريجين، وارتفاع مهاراتهم، وتتضمن الكفاءة الإنتاجية الداخلية للتعليم ثلاثة أبعاد

رئيسية هي: الكفاءة الكمية والكفاءة النوعية وكفاءة تكلفة التعليم (عبد العال، 2010).

7-2-1-1 الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم:

وهي تعني قدرة النظام التعليمي على إنتاج أكبر عدد من الخريجين مقابل العدد الكلي من الطلاب الداخلين في العملية التعليمية. ويرتبط هذا الجانب من الكفاءة بدراسة حالات التسرب والإعادة والرسوب ونسبة الخريجين (الرشدان، 2015، ص241).

وتعد دراسة الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم وسيلة فعالة للتعرف على كيفية تحسين الإنتاجية التعليمية وتخفيض تكلفتها، وبما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المادية والبشرية للعملية التعليمية، لذلك فإن الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم تهتم بقياس مدخلات النظام التعليمي من الطلاب، ومدى قدرتهم على اجتياز المرحلة التعليمية في شكل مخرجات. وتكون نسبة هذه الكفاءة (100%) إذا تخرج جميع الطلاب الذين التحقوا بالمؤسسة التعليمية في السنة الدراسية نفسها بنجاح في مدة الحد الأدنى لعدد سنوات الدراسة. حيث تعبر مؤشرات الكفاءة الداخلية الكمية المرتفعة، عن تحسن الإنتاجية، وانخفاض نسب الرسوب والتسرب، وتقليل التكاليف (الشايع، 2004).

7-2-1-2 الكفاءة الداخلية النوعية للتعليم:

يقصد بها نوعية الطلاب الذين يخرجهم النظام التعليمي، بعبارة أخرى هل مخرجات النظام التعليمي تتصف بالجودة أو تتحقق بها المواصفات والمعايير التي وضعت لها؟ وهناك بعض المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها على الكفاءة الداخلية لنوعية التعليم منها: نوعية البرامج، والمناهج والكتب، والامتحانات وغيرها من المؤشرات ذات الصلة بتحديد النوعية.

كما أن عامل الحجم يلعب دورا مهماً بالنسبة للكفاءة النوعية التعليمية، فحجم الوحدات التعليمية وأقسامها وقاعاتها وحجراتها ومعاملها وغيرها من المرافق؛ كلها أمور ترتبط بالكفاءة التعليمية، حيث أن اقتصاديات الحجم هي أحد المجالات التي يمكن أن تؤثر في كفاءة النظام التعليمي ويأتي في مقدمتها القاعات الدراسية، حيث يعتبر عدد الطلاب لكل أستاذ من أهم محددات نفقة التعليم وتكلفته، وكلما كبر حجم المؤسسة التعليمية زادت إمكانياتها وانخفضت تكاليفها (خليفة، 2004، ص404) .

7-2-1-3 كفاءة تكلفة التعليم:

ترتبط هذه الكفاءة بمستوى الإنتاج والتكلفة، وتعني أن تكون تكلفة الطالب بأدنى قدر ممكن شريطة أن لا يؤثر على نوعية التعليم. وحتى تكون التكلفة موضوعية؛ يجب أن تعتمد على تقديرات واقعية حقيقية، تراعي العامل الزمني، وما يترتب عليه من زيادة نسبية في التكاليف؛ يمكن التنبؤ بها وحساب احتمالاتها واتجاهاتها. وتختلف تكلفة الطلاب من مرحلة تعليمية لأخرى؛ نظرا لاختلاف مؤهلات متطلبات كل فترة تعليمية من حيث المعلمين وخبرتهم، ونوعية مباني المؤسسات التعليمية وتجهيزاتها، ومما لا شك فيه أن تخفيض تكلفة الطالب مع الحفاظ على مستوى تعليمي جيد؛ يعتبر دليلا واضحا على نجاح الإدارة التعليمية، وعلى وكفاءة النظام التعليمي (الراشد، 2015، ص242).

7-2-2 الكفاءة الإنتاجية الخارجية للتعليم:

تعني الكفاءة الإنتاجية الخارجية للتعليم مدى قدرة النظام التعليمي على الوفاء بالاحتياجات المجتمعية من مخرجات التعليم ممثلة في احتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة بالكم والكيف المناسبين، وتوجد بعض المؤشرات التي يمكن الحكم من خلالها على مدى نجاح أي نظام تعليمي في خدمة المجتمع منها: ما يقدمه هذا النظام من خرجين لهذا المجتمع ومدى إسهامهم في مجالات النشاط المختلفة، ومدى رضا أصحاب العمل على نوعية الخرجين. (خليفة، 2004، ص404).

7-3 العوامل والأسباب المؤدية إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية الداخلية للتعليم:

إن انخفاض الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم هو أحد أهم أسباب انخفاض الكفاءة التعليمية بشكل عام، والذي يؤثر بشكل مباشر على تحقيق الأهداف التي يسعى النظام التعليمي إلى تحقيقها من الناحيتين الكمية والنوعية، وقد بينت الدراسات المختلفة في مجالات اقتصاديات التعليم وتخطيطه أن ارتفاع حجم الفاقد التعليمي بسبب الرسوب والتسرب وغيرها يؤثر بشكل كبير على

الكفاءة الإنتاجية للتعليم، ومن أهم العوامل والأسباب التي تؤدي إلى انخفاض الكفاءة الداخلية للتعليم ما يلي (الرشدان، 2015، 251-255):

1- التسرب:

يقصد بالتسرب هو توقف الطالب وانقطاعه عن الدارسة، والتوقف قد يكون جزئيا لفترة من الوقت ثم يعود الطالب للدارسة، أو قد يكون كليا؛ حيث يتوقف الطالب عن الدراسة بشكل كامل، وتزداد خطورة التسرب كلما كان في الفترات الأولى من الدراسة كما في المرحلة الابتدائية، حيث يرتد الطالب إلى مرحلة الأمية، ويترتب على التسرب حدوث خسارة وهدر من الناحية المادية متمثلة في النفقات التعليمية على الطالب المتسرب، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية الأخرى على الأسرة والمجتمع. وهناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى حدوث التسرب وهي عوامل متنوعة اقتصادية واجتماعية وتربوية وغيرها.

ويمكن حساب التسرب من خلال قياس معدل التسرب وفق الصيغة التالية:

$$\text{معدل التسرب} = \frac{\text{عدد المتسربين في الصف}}{\text{عدد المسجلين في الصف}} \times 100$$

ويعد ارتفاع معدل التسرب من أهم مؤشرات تدني وانخفاض الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي.

2- الرسوب:

الرسوب هو تكرار الطالب لصف دراسي أو مواد دراسية؛ بحيث يتكرر الإنفاق على الطالب أكثر من مرة للصف نفسه أو المواد الدراسية، وهو ما يعتبر إهداراً جزئياً في إنتاجية التعليم من الناحية الاقتصادية، ويمكن حساب الرسوب من خلال قياس معدل الرسوب وفق الصيغة التالية:

$$\text{معدل الرسوب} = \frac{\text{عدد الراسبين في الصف}}{\text{عدد المسجلين في الصف}} \times 100$$

وارتفاع معدل الرسوب يعطي مؤشراً مهماً على تدني وانخفاض الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي.

3- انخفاض مستوى التحصيل العلمي:

إن ارتفاع معدلات التسرب والرسوب ينتج عنه انخفاض معدلات الترفيع، وتحسب معدلات الترفيع وفق الصيغة التالية:

$$\text{معدل الترفيع} = \frac{\text{عدد الناجحين في الصف}}{\text{عدد المسجلين في الصف}} \times 100$$

وينتج عن انخفاض معدلات الترفيع تدهور مستوى التحصيل العلمي للطلاب، والتي تعد من أهم أسباب تدنى الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي.

4- اقتصاديات الحجم:

إن تطبيق المعايير الاقتصادية في التعليم يجعل من المؤسسة التعليمية تخضع لاعتبارات اقتصاديات الحجم، حيث ينبغي للمؤسسة التعليمية الاستفادة من كل طاقتها الإنتاجية الممكنة، فعدم استغلال هذه الطاقة بشكل كامل وأمثل يمثل فاقداً تعليمياً ويؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية الداخلية للنظام التعليمي، وتتطلب اقتصاديات الحجم في المؤسسة التعليمة الاستفادة القصوى من الإمكانيات المتوفرة لديها سواء البشرية منها أو المادية كالمدرسين والعاملين والمباني والمرافق، والأدوات والوسائل التعليمية وغيرها.

5- تكلفة الطالب:

وهنا يتطلب أن تكون تكلفة الطالب في العملية التعليمية موضوعية بحيث تعتمد على تقديرات واقعية، يمكن احتمالها والتنبؤ بها عند وضع التقديرات التخطيطية في العملية التعليمية، وتأتي أهمية تحديد التكلفة الواقعية للطالب في إطار أن تحقيق أقل تكلفة نسبية ممكنة مع المحافظة على مستوى تعليمي جيد يساعد على ارتفاع الكفاءة الإنتاجية الداخلية في المؤسسة التعليمية.

4-7 طرق ومؤشرات قياس الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم:

هنالك العديد من الطرق والمؤشرات التي تستخدم في قياس الكفاءة الداخلية الكمية للنظام التعليمي، وتركز معظم هذه الطرق في قياسها للكفاءة الداخلية الكمية للتعليم على العلاقة بين مدخلات ومخرجات العملية التعليمية، عن طريق حساب بعض المؤشرات، والتحليل الإحصائي، واستخدام النماذج الكمية

لقياس تلك الكفاءة، ومن أهم الطرق المستخدمة في قياس الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم ما يلي (خليفة، 2004، ص405):

1- طريقة الفوج الحقيقي:

تعد هذه الطريقة من أكثر الطرق دقة في قياس الكفاءة الكمية للعملية التعليمية، وتقوم هذه الطريقة على أساس تتبع كل طالب خلال المراحل التعليمية المختلفة طيلة حياته الدراسية، وتتميز هذه الطريقة بدقة نتائجها، فهي تأخذ في الحسبان الطلاب المنقولين والناجحين وأيضا حالات الرسوب لكل فوج، من خلال تتبع حالة كل طالب؛ بحيث يمكن في النهاية استخلاص الفاقد الكلي في النظام التعليمي بصورة دقيقة، وهي تطبق في الدول المتقدمة؛ حيث تتوفر البيانات عن حالة كل طالب؛ حيث تتطلب هذه الطريقة فترة طويلة، وإمكانيات مادية وبشرية من أجل تتبع الحياة الدراسية لطلاب الفوج الحقيقي؛ ما يجعل من الصعب تطبيقها في الدول النامية؛ حيث لا تتوفر مثل هذه البيانات لتطبيق طريقة الفوج الحقيقي، ولذلك يستخدم عوضاً عن ذلك طرق أخرى (الراشد، 2004، ص265؛ عبد القادر، 2012).

2- طريقة الفوج الظاهري:

يقصد بالفوج الظاهري كل الطلاب المقيدين بالصف الأول وفي أي مرحلة تعليمية، وبغض النظر عن المستجد والراسب منهم، وفي تدفق هذا الفوج إلى السنوات الدراسية الأعلى يؤخذ طلاب كل سنة دراسية على أنها تمثل الفوج بصرف النظر عما يكون هناك بين طلاب الفوج منقولين أو راسبين من أفواج أخرى. وهكذا يؤخذ الفوج بظاهره لا حقيقته، وتعتمد هذه الطريقة على الفوج الظاهري في قياسها للتدفق الطلابي خلال السنوات الدراسية المختلفة دون اهتمام باستقصاء الفوج الحقيقي؛ لذا فهي تفترض أن نسبة الرسوب ثابتة تقريبا بين الأفواج المختلف، كما أنها لا تأخذ في الاعتبار الطلاب المتسربين أو المنقولين (خليفة، 2004، ص405).

وقد استخدمت طريقة الفوج الظاهري في قياس الكفاءة الإنتاجية الداخلية للتعليم لفترات طويلة بسبب بساطة قياسها من ناحية، وقلة البيانات التي تحتاجها من جهة أخرى، فهي فقط تتطلب بيانات عن أعداد الطلاب المسجلين الجدد في كل سنة دراسية بالإضافة إلى عدد الخريجين (الشايع، 2004، بلا).

ويمكن قياس معدل الكفاءة الكمية الداخلية للفوج حسب الصيغة التالية:

معدل الترفيع الظاهري للفوج =

$$\frac{\text{عدد الخريجين في الفوج الدراسي}}{\text{عدد الملتحقين الجدد في الفوج الدراسي}} \times 100$$

ومن أهم انتقادات استخدام طريقة الفوج الظاهري في قياس الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي هي افتراضها أن التسرب هو الذي يؤثر في حجم الفوج الظاهري من سنة إلى أخرى، في حين لا تأخذ في حسابها تأثير الرسوب على حجم الفوج، ولذلك تعد هذه الطريقة أقل دقة في حساب الهدر التعليمي من طريقة الفوج الحقيقي (عبد القادر، 2012).

3- طريقة إعادة تركيب الحياة الدراسية لأحد الافواج:

تعد هذه الطريقة من أكثر الطرق استخداما في قياس الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم. وتستند هذه الطريقة على إعادة تركيب الحياة الدراسية المفترضة لفوج من الطلاب دخلوا الصف الأول من المرحلة التعليمية في سنة دراسية واحدة. وأن الشكل الذي ستتخذه الحياة الدراسية المعاد تركيبها، أي نسبة أفراد الفوج المتخرجين خلال مدة الدراسة المقررة بالمرحلة، ونسبة الطلاب المتخرجين بعد الإعادة مرة أو أكثر، ونسبة الطلاب المتسربين وموقع تسربهم، وهي تسمح بحساب عدة مؤشرات تدل على مستوى الكفاءة الكمية للمرحلة التعليمية التي أعيد تركيب الحياة الدراسية لفوج من أفواجها (الشايع، 2004).

وتعتمد هذه الطريقة على عدة افتراضات أهمها: أن تحرك أفراد الفوج من صف إلى صف، أو من صف الى خارج العملية التعليمية يرتبط بما يسمى بمعدلات التدفق الخاصة بكل صف.

وبالإضافة إلى الطرق السابقة فإن هناك عدة طرق ومؤشرات أخرى لقياس الكفاءة الداخلية الكمية للعملية التعليمية منها : أسلوب التحليل التطويقي للبيانات، والطريقة الشاملة، وطريقة العينات، لكنهما تعتمدان على طريقة الفوج الظاهري أو الفوج الحقيقي وتحتاج إلى بيانات تفصيلية؛ كما أنهما تتطلبان وقتا

وجهدا كبيرين. (الهلالي، 2004، ص15). كما يمكن استخدام معدلات الرسوب والتسرب والترفيع والتي سبق الإشارة إليها كمؤشرات لقياس الكفاءة الكمية الداخلية.

8- تحليل البيانات وقياس الكفاءة الكمية الداخلية بالكلية:

تعد الكليات من أهم مؤسسات التعليم العالي التي يتم فيها التفاعل بين المدخلات المختلفة من أجل إنتاج الخريجين المؤهلين للمساهمة في خدمة المجتمع، حيث أن الكليات تلعب دوراً رئيسياً في تحديد كمية ونوعية المخرجات التعليمية التي يحتاجها المجتمع في مختلف المجالات، وهو ما جعل منها محط اهتمام بالغ من قبل الجهات المسؤولة، نظراً للدور الأساسي للمخرجات التعليمية في تحديد حجم ونوعية قوة العمل داخل الاقتصاد، ولذلك تسعى الجامعات بصورة مستمرة إلى متابعة التطورات التعليمية في كافة المجالات، من خلال توفير الكادر التعليمي والإداري والفني المؤهل والقادر على تقديم خدمة تعليمية بجودة عالية للطلاب الدارسين بكلياتها، بالإضافة إلى قيامها بوضع السياسات التعليمية المناسبة التي تتيح الاستخدام الأمثل للموارد وبما يقلل الفاقد والهدر فيها دون التأثير على مخرجاتها سواء من الناحيتين النوعية أو الكمية.

في هذا الجزء من الورقة سنتناول تحليل البيانات التي تم الحصول عليها حول أعداد الطلاب الخاصة بكلية الاقتصاد بجامعة مصراتة؛ من حيث تطور أعداد الطلاب المسجلين والجدد والخريجين، وبالرغم من قلة البيانات؛ إلا أنه يمكن من خلالها التعرف على مدى كفاءة العملية التعليمية بالكلية فيما يخص الجانب الكمي، وسيتم قياس الكفاءة الداخلية الكمية بكلية الاقتصاد باستخدام طريقة الفوج الظاهري، والتي تتميز بسهولتها وعدم حاجتها إلى بيانات تفصيلية، فهي فقط تتطلب بيانات عن أعداد الطلاب المسجلين الجدد في كل سنة دراسية بالإضافة الي عدد الخريجين، وقد تم تجميع بيانات حول أعداد الطلاب المسجلين والجدد والخريجين خلال الأعوام الدراسية (2008/2007 - 2016/2015).

8- 1 تطور أعداد الطلاب الجدد:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن التطور في عدد الطلاب الجدد يمكن تقسيمه إلى فترتين، الفترة الأولى الممتدة من العام الدراسي (2008/2007) وحتى العام الدراسي (2011/2010)، حيث ارتفع عدد الطلاب الجدد من (190) طالبا خلال العام الجامعي (2008-2007) الى (195) طالبا للعام الجامعي (2011-2010)، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ (6.14%) خلال الفترة المذكورة، وقد شهدت هذه الفترة تقلبات لأعداد الطلاب الجدد بين الارتفاع والانخفاض، حيث تراوحت بين 125 طالبا كأقل عدد و195 طالب كأكبر عدد، في حين نلاحظ أن الفترة الثانية (2008/2007) وحتى العام الدراسي (2011/2010)، قد شهدت حدوث زيادة مضطردة في أعداد الطلاب الجدد، وتضاعفت أعدادهم عدة أضعاف مقارنة بالفترة السابقة، حيث ارتفع عدد الطلاب الجدد الى (582) طالبا خلال العام الدراسي (2011 - 2012)، بزيادة قدرها (387) طالبا عن العام الدراسي (2011/2010)، قبل أن ينخفض إلى 502 طالباً في العام الدراسي (2013 -2014)، ثم عاود عدد الطلاب الجدد الارتفاع وبشكل كبير ليصل إلى (833) طالبا و(788) طالبا للعامين الدراسيين (2014 - 2015) و(2015 - 2016) على التوالي، وبمتوسط معدل نمو مرتفع بلغ (48.85%) خلال الفترة الثانية.

ويعود سبب الارتفاع في أعداد الطلاب الجدد إلى ارتفاع أعداد الخريجين من الثانويات التخصصية وخصوصاً بعد العام (2011)، وانتقال العديد من الطلاب من الكليات الأخرى للدراسة بالكلية، كما يرتبط هذا الارتفاع بسياسة القبول بالكلية والجامعة.

جدول (1) تطور عدد الطلاب الجدد خلال الأعوام الدراسية (2016/2015 – 2008/2007)

الفصل الدراسي	الطلاب الجدد	معدل النمو% •
(2008-2007)	190	-
(2009-2008)	162	-14.74
(2010-2009)	125	-22.84
(2011-2010)	195	56.00
(2012-2011)	582	198.46
(2013-2012)	570	-2.06
(2014-2013)	507	-11.05
(2015-2014)	833	64.30
(2016-2015)	788	-5.40
الإجمـــــــــــالي	3952	32.83

- **المصدر**: قسم الدراسة والامتحانات بالكلية – منظومة القيد والتسجيل. • معدل النمو: تم احتسابه من قبل الباحثين.

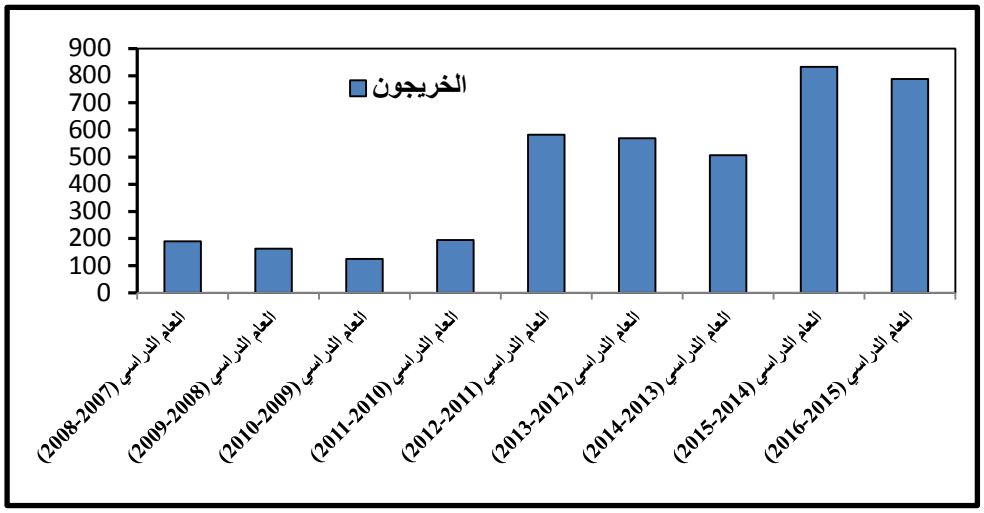

شكل (1) تطور عدد الطلاب الجدد خلال الأعوام الدراسية (2016/2015 – 2008/2007)

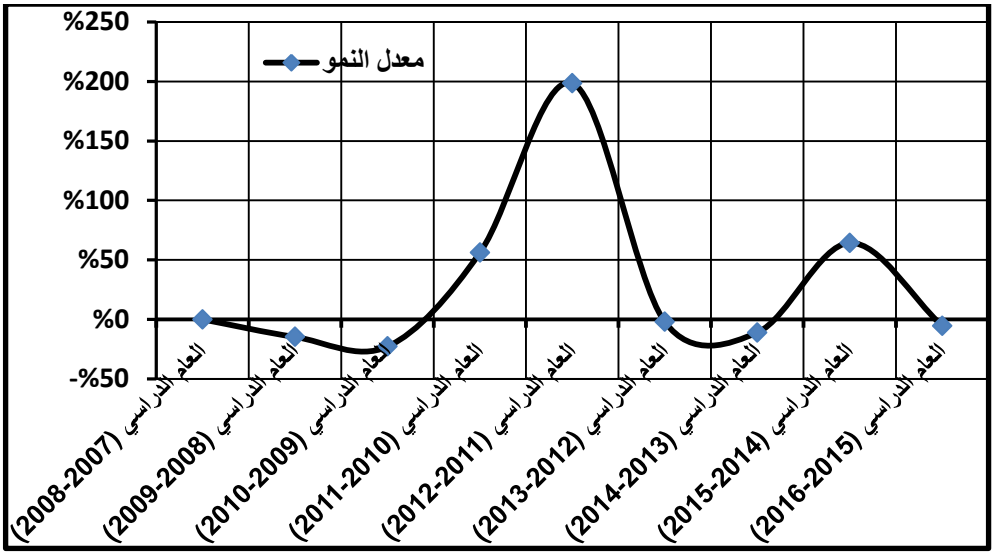

شكل (2) تطور معدل نمو الطلاب الجدد خلال الأعوام الدراسية (2016/2015 – 2008/2007)

2-8 تطور أعداد الطلاب المسجلين:

نظراً لأن نظام الدراسة بالكلية يقوم على نظام الفصل الدراسي المفتوح، ويتكون العام الدراسي من فصلين هما: (فصل الخريف وفصل الربيع)، فإن هناك مشكلة تتعلق بأعداد الطلاب المسجلين خلال العام الدراسي؛ بسبب إمكانية تسجيل الطالب خلال الفصلين الأمر الذي يؤدي إلى حدوث ازدواجية، وبالتالي فقد تم استخدام المتوسط الحسابي في حساب عدد الطلاب المسجلين خلال الفصلين، ومن خلال تتبع البيانات المتاحة حول أعداد الطلاب المسجلين بالكلية خلال الأعوام الدراسية (2016/2015 – 2008/2007)، فإننا نلاحظ أن عدد الطلاب المسجلين شهد ارتفاعاً كبيراً ، حيث ارتفع من 301 طالب في المتوسط في العام الدراسي (2008/2007) إلى 2758 طالب في العام الدراسي (2016/2015)، بمتوسط معدل نمو سنوي مرتفع بلغ 47.18% خلال كامل الفترة، كما نلاحظ أن متوسط عدد الطلاب المسجلين بالكلية قد شهد تطوراً مشابها لسلوك تطور أعداد الطلاب الجدد من حيث وجود اختلاف واضح خلال فترتين، حيث تميزت الفترة الأولى الممتدة من العام الدراسي (2008/2007) وحتى العام الدراسي (2011/2010) بحدوث تقلبات في أعداد الطلاب المسجلين، حيث بلغ أكبر عدد 502 طالب، وأصغر عدد 301 طالب خلال الفترة المذكورة، في حين نلاحظ أن الفترة الثانية (2008/2007) وحتى العام الدراسي (2011/2010) شهدت زيادة مضطردة ومضاعفة في أعداد الطلاب المسجلين مقارنة بالفترة الأولى، حيث بلغ أكبر عدد 2758 طالب، وأصغر عدد 1209 طالب، ونلاحظ هنا ارتفاع أعداد الطلاب المسجلين في الفترة الثانية بأضعاف أعداد الفترة الأولى؛ بسبب ارتفاع أعداد الطلاب الجدد، ويعطي ارتفاع أعداد الطلاب المسجلين مؤشراً على انخفاض الكفاءة، لأنه يعكس ارتفاع معدلات الرسوب وانخفاض معدلات الترفيع، وانخفاض أعداد الخريجين، كما أنه يعكس زيادة فترة الدراسة للطالب عن الفترة المثلى للتخرج.

جدول (2) تطور متوسط عدد الطلاب المسجلين خلال الأعوام الدراسية (2008/2007 – 2016/2015)

العام الدراسي	الطلاب المسجلين	معدل النمو% •
(2008-2007)	301	-
(2009-2008)	435	44.52
(2010-2009)	502	15.29
(2011-2010)	338	-32.70
(2012-2011)	1209	258.22
(2013-2012)	1525	26.10
(2014-2013)	1791	17.48
(2015-2014)	2114	18.01
(2016-2015)	2758	30.49
الإجمـــالي		47.18

- المصدر: قسم الدراسة والامتحانات بالكلية – منظومة القيد والتسجيل. • معدل النمو تم احتسابه من قبل الباحثين.
- تم الحصول عدد الطلاب المسجلين لكل عام دراسي من خلال حساب المتوسط الحسابي لعدد الطلاب المسجلين خلال الفصلين الدراسيين للعام.

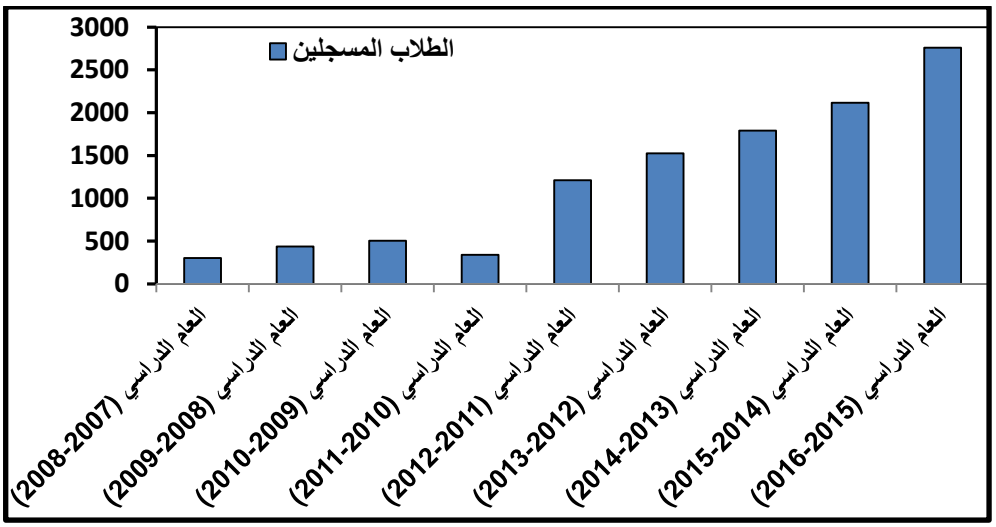

شكل (3) تطور عدد الطلاب المسجلين بكلية الاقتصاد خلال الأعوام الدراسية (2008/2007 – 2016/2015)

8-3 تطور أعداد الطلاب الخريجين:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن التطور في عدد الطلاب للخريجين يمكن تقسيمه إلى فترتين، الفترة الأولى: [العام الدراسي (2008/2007) – العام الدراسي (2011/2010)]، حيث شهد عدد الطلاب الخريجين تقلبات بين الارتفاع والانخفاض مع الاتجاه نحو الانخفاض، حيث حقق أكبر قيمة بلغت 53 طالبا وأصغر قيمة بلغت 113 طالبا، وبمتوسط نمو سنوي بلغ سالب (15.21%) خلال الفترة المذكورة، أما خلال الفترة الثانية: [العام الدراسي (2008/2007) -العام الدراسي (2011/2010)]؛ فإننا نلاحظ حدوث ارتفاع واضح في أعداد الخريجين مقارنة بالفترة الأولى، حيث حقق عدد الخريجين أقل قيمة بلغت 207 طالب وأعلى قيمة بلغت 309 طالب، وبلغ متوسط النمو السنوي للخريجين (69.23%) خلال الفترة الثانية.

وبمقارنة أعداد الطلاب الجدد والمسجلين والخريجين كما في الشكل رقم (5)؛ فإننا نلاحظ انخفاض أعداد الخريجين مقارنة بأعداد الطلاب الجدد والمسجلين، ما يعني أن الزيادة في أعداد الطلاب الجدد تكون أكبر من الزيادة في أعداد الخريجين، وهو ما ينعكس بدوره في زيادة أعداد المسجلين، أي أن انخفاض أعداد الخريجين مقارنة بالطلاب الجدد هو انعكاس لارتفاع معدلات الرسوب، والتي لم يتسنَّ قياسها؛ بسبب عدم توفر بيانات كاملة حول أعداد الطلاب الراسبين، كما يعكس زيادة فترة الدراسة للطالب عن الفترة المثلى للتخرج.

جدول (3) تطور عدد الخريجين بكلية الاقتصاد خلال الأعوام الدراسية (2008/2007 – 2016/2015)

الفصل الدراسي	الخريجون	معدل النمو% *
(2008 - 2007)	113	-
(2009 - 2008)	64	-43.36
(2010 - 2009)	88	37.50
(2011 - 2010)	53	-39.77
(2012 - 2011)	237	347.17
(2013 - 2012)	309	30.38
(2014 - 2013)	296	-4.21
(2015 - 2014)	207	-30.07
(2016 - 2015)	213	2.90
الإجمـــالي	1580	37.57

المصدر: قسم الدراسة والامتحانات بالكلية – منظومة القيد والتسجيل. ● معدل النمو تم احتسابه من قبل الباحثين.

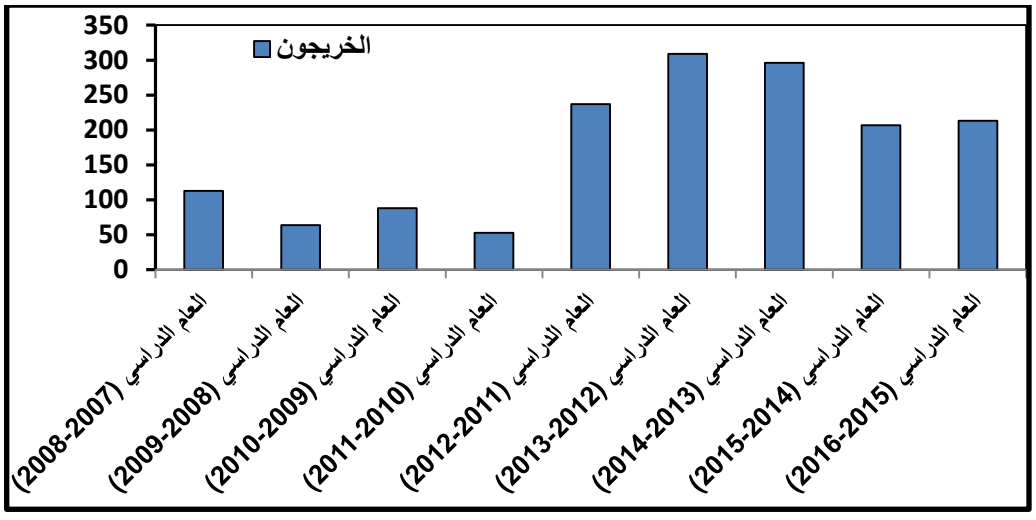

شكل (4) تطور عدد الخريجين بكلية الاقتصاد خلال الأعوام الدراسية (2008/2007 – 2016/2015)

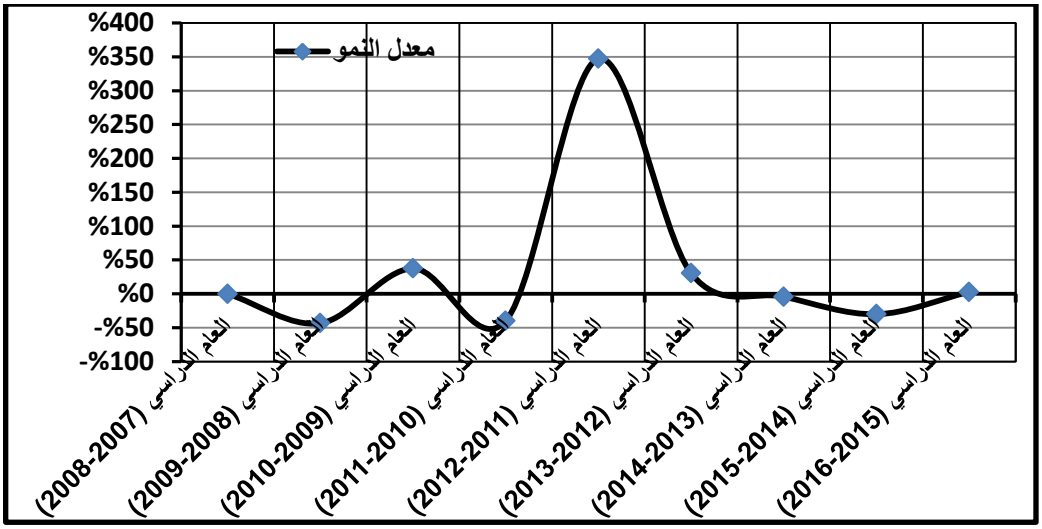

شكل (5) تطور معدل نمو الخريجين بكلية الاقتصاد خلال الأعوام الدراسية (2008/2007 – 2016/2015)

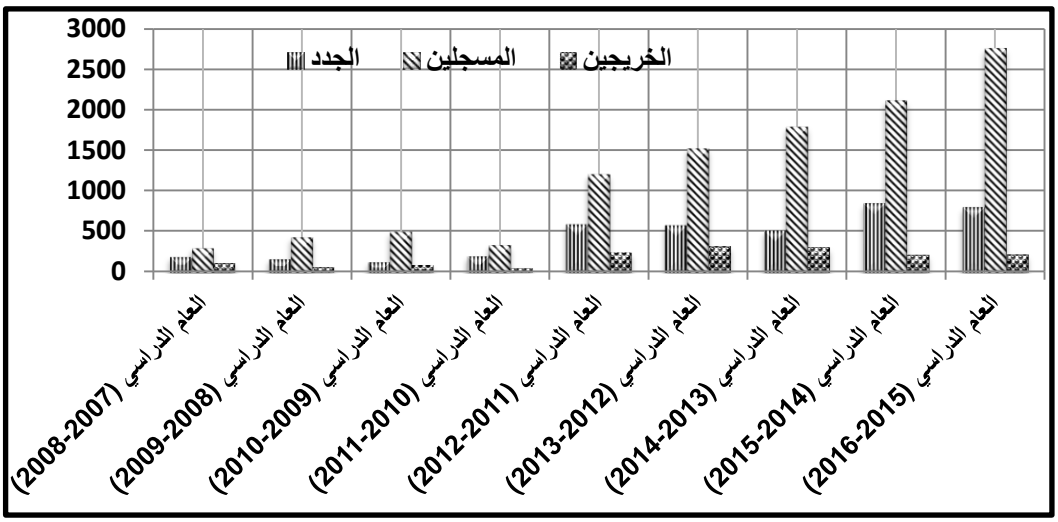

شكل (6) مقارنة أعداد الطلاب الجدد والمسجلين والخريجين خلال الأعوام الدراسية (2008/2007 – 2016/2015)

8-4 قياس معدل الكفاءة الكمية الداخلية

سبق وأن أشرنا إلى وجود عدة طرق لقياس معدل الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية، وتتطلب كل طريقة منها بيانات معينة، ما يجعل امكانية تطبيق أي طريقة يكون تبعا للبيانات المتوفرة، وبسبب قلة البيانات التي تحصل عليها الباحثان، حيث لم يتم الحصول إلا على أعداد الطلاب المسجلين والجدد والخريجين لكل فصل دراسي بالكلية، فإنه سيتم استخدام طريقة الفوج الظاهري التي يتطلب تطبيقها توفر بيانات الطلاب الجدد والخريجين، إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى صعوبة قياس معدل الكفاءة لكل فوج، نظراً لطبيعة الدراسة بالكلية التي تعتمد طريقة الفصل المفتوح، والتي يصعب معها تحديد الأفواج الدراسية، نظراً للتداخل في الفصول الدراسية في ظل نظام الفصل المفتوح، وبالتالي فإنه سيتم قياس معدل الكفاءة لكل عام دراسي على حدة، بحيث تمثل الكفاءة في هذه الحالة نسبة الخريجين إلى الطلاب الجدد لكل عام دراسي، وكلما ارتفعت قيمة معدل الكفاءة الداخلية واقتربت من (100%)، دل ذلك على ارتفاع الكفاءة التعليمية بالكلية، وكلما انخفضت وابتعدت عن

(100%)، فإن ذلك يعني ارتفاعاً في أعداد الراسبين والمتسربين من الدراسة، وهو ما ينعكس في انخفاض الكفاءة التعليمية بالكلية.

ومن خلال قياس معدل الكفاءة خلال الفصول الدراسية كما في الجدول رقم (4)، نلاحظ أن معدل الكفاءة قدد حقق قيما منخفضة خلال معظم الفصول الدراسية، حيث تراوح بين أعلى قيمة بلغت 70.4% خلال العام الدراسي (2008 -2009)، وأقل قيمة بلغت 24.85% خلال العام الدراسي (2014 - 2015)، كما أن متوسط معدل الكفاءة للفترة الممتدة من العام الدراسي (2008/2007) وحتى العام الدراسي (2011/2010) بلغ حوالي 49%، ما يعني أن الفاقد خلال هذه الفترة قد بلغ 51%، في حين بلغ متوسط معدل الكفاءة للفترة الثانية الممتدة من العام الدراسي (2012/2011) وحتى العام الدراسي (2016/2015) حوالي 41%، وبالتالي فإن نسبة الفاقد خلال هذه الفترة بلغت 59%، وهنا نلاحظ انخفاض معدل الكفاءة وارتفاع نسبة الفاقد في الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، ويرتبط ذلك بالارتفاع الكبير في أعداد الطلاب الجدد بأضعاف الارتفاع في أعداد الخريجين وخصوصاً خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، أما المتوسط العام لمعدل الكفاءة خلال كامل الفترة فقد بلغ ما يقارب 45%، وهو ما يعني أن ما نسبته حوالي 55% تمثل فاقد في العملية التعليمية على شكل رسوب أو تسرب، ويدل ذلك على وجود نسبة تسرب ورسوب عالية، من خلال ارتفاع في أعداد الطلاب الجدد وانخفاض عدد الخريجين، وكذلك زيادة فترة الدراسة للطالب عن الفترة المثلى للتخرج، وتجدر الإشارة هنا إلى أن ضعف تطبيق اللوائح والقوانين فيما يخص نظام الإنذارات والفصل وغيرها من العقوبات قد ساهم بشكل مباشر في تزايد أعداد الطلاب الراسبين، وزيادة فترة الدراسة للطالب عن الفترة المثلى للتخرج بالكلية، ويوضح الشكل رقم (7) تطور معدل الكفاءة الكمية الداخلية بالكلية خلال الأعوام الدراسية (2008/2007 – 2016/2015).

جدول (4) قياس معدل الكفاءة الداخلية لكل عام دراسي خلال الفترة (2008/2007 – 2016/2015)

العام الدراسي	الطلاب الجدد	الخريجين	معدل الكفاءة الداخلية (%)*
(2008-2007)	190	113	59.47
(2009-2008)	162	64	39.51
(2010-2009)	125	88	70.40
(2011-2010)	195	53	27.18
(2012-2011)	582	237	40.72
(2013-2012)	570	309	54.21
(2014-2013)	507	296	58.38
(2015-2014)	833	207	24.85
(2016-2015)	788	213	27.03
الإجمـــالي	3952	1580	44.64

– المصدر: قسم الدراسة والامتحانات بالكلية – منظومة القيد والتسجيل.

• معدل الكفاءة الداخلية تم احتسابه من قبل الباحثين وفق الصيغة: $\frac{\text{عدد الخريجين في العام الدراسي}}{\text{عدد الملتحقين الجدد في العام الدراسي نفسه}} \times 100$.

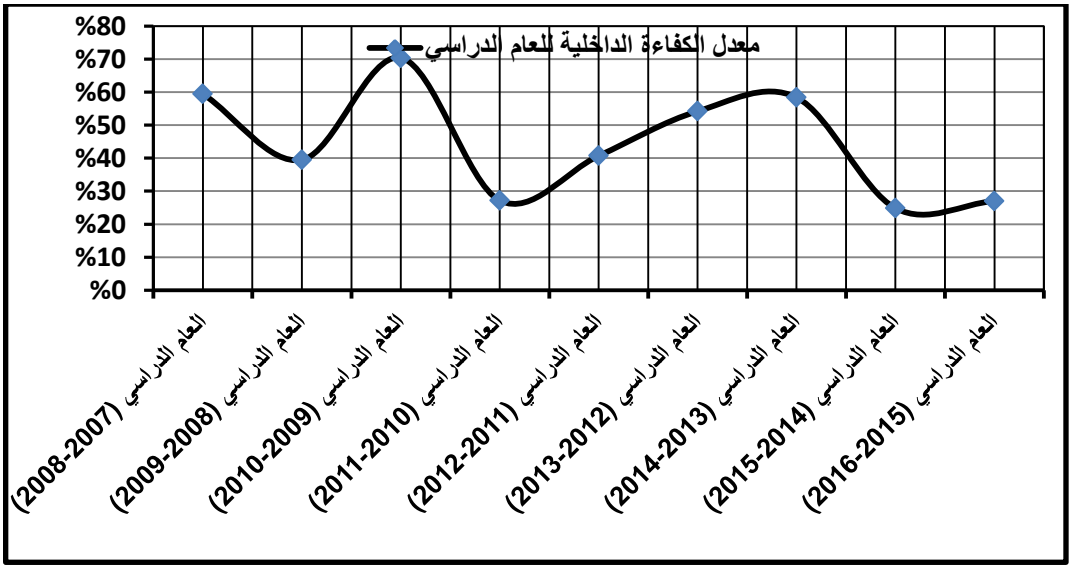

شكل (7) تطور معدل الكفاءة الداخلية للعام الدراسي بالكلية خلال الأعوام الدراسية (2016/2015 – 2008/2007)

9- الخاتمة:

تناولت هذه الورقة موضوع قياس الكفاءة الداخلية الكمية للعملية التعليمية بمؤسسات التعليم العالي؛ من خلال دراسة تطبيقية لحالة كلية الاقتصاد بجامعة مصراتة، ومن خلال ما تم عرضه في هذه الورقة من استعراض لمفهوم الكفاءة للعملية التعليمية وطرق قياسها، وتحليل للبيانات وقياس معدل الكفاءة الداخلية بالكلية، فإنه يمكن عرض أهم النتائج التي توصل إليها البحث وبعض التوصيات بالخصوص كما يلي:

9- 1 النتائج:

- يعد قياس الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية من المواضيع المهمة التي يمكن من خلالها التعرف على مدى كفاءة النظام التعليمي بالمؤسسات التعليمية، والوقوف على نقاط الخلل والضعف في النظام التعليمي.
- أن أعداد الطلاب الجدد المقبولين بالكلية شهدت ارتفاعاً كبيراً وبشكل مضاعف خلال فترة الأعوام الدراسية [(2012/2011) – (2016/2015)] مقارنة بالفترة [(2008/2007) – (2011/2010)]، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها: ارتفاع أعداد الخريجين من الثانويات التخصصية خلال الفترة المعنية، وتركز نسبة كبيرة منهم في التخصصات النظرية، بالإضافة إلى عدم وجود سياسات وآليات واضحة لقبول الطلاب الجدد من قبل الجامعة والكلية، فضلا عن تفضيل الطلاب للدراسة بالتخصصات النظرية عن التخصصات التطبيقية وهو ما انعكس في ارتفاع أعداد الطلاب المنتقلين من الكليات التطبيقية إلى الكليات النظرية ومنها كلية الاقتصاد، وقد انعكس ارتفاع أعداد الطلاب الجدد في ارتفاع أعداد الطلاب المسجلين بالكلية.
- بالرغم من ارتفاع أعداد الطلاب المسجلين بالكلية وبشكل مضاعف خصوصا خلال الأعوام الدراسية الأخيرة؛ إلا أن الارتفاع في أعداد الخريجين لم يكن بنفس وتيرة الارتفاع الكبير في أعداد المسجلين والجدد، حيث يلاحظ انخفاض أعداد الخريجين مقارنة بأعداد الطلاب الجدد والمسجلين، وهو ما يلاحظ بشكل واضح خلال فترة الأعوام الدراسية [(2012/2011) – (2016/2015)]، وهو ما يعني أن الزيادة في أعداد الطلاب الجدد تكون أكبر من الزيادة في أعداد الخريجين، وهو ما ينعكس بدوره في زيادة أعداد المسجلين، كما أن انخفاض أعداد الخريجين مقارنة بالطلاب الجدد هو دلالة واضحة لارتفاع معدلات الرسوب بالكلية، والتي لم يتسنَّ قياسها بسبب عدم توفر بيانات كاملة حول أعداد الطلاب الراسبين، وكذلك يدل على زيادة فترة الدراسة للطالب بالكلية عن الفترة المثلى للتخرج.

- من خلال قياس معدل الكفاءة خلال الأعوام الدراسية؛ نلاحظ انخفاض معدل الكفاءة قدد حقق قيما منخفضة خلال معظم الأعوام الدراسية، حيث تراوح بين أعلى قيمة بلغت 70.4% خلال العام الدراسي (2008 - 2009) ، وأقل قيمة بلغت 24.85% خلال العام الدراسي (2014-2015).
- أن متوسط معدل الكفاءة للفترة الممتدة من العام الدراسي (2008/2007) وحتى العام الدراسي (2011/2010) بلغ حوالي 49%، ما يعني أن الفاقد خلال هذه الفترة قد بلغ 51%، في حين بلغ متوسط معدل الكفاءة للفترة الثانية الممتدة من العام الدراسي (2012/2011) وحتى العام الدراسي (2016/2015) حوالي 41%، وبالتالي فإن نسبة الفاقد خلال هذه الفترة بلغت 59%، وهنا نلاحظ انخفاض معدل الكفاءة وارتفاع نسبة الفاقد في الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، ويرتبط ذلك بالارتفاع الكبير في أعداد الطلاب الجدد بأضعاف الارتفاع في أعداد الخريجين وخصوصاً خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة.
- أن المتوسط العام لمعدل الكفاءة خلال كامل الفترة فقد بلغ ما يقارب 45%، وهو ما يعني أن ما نسبته حوال 55% تمثل فاقد في العملية التعليمية على شكل رسوب أو تسرب، ويدل انخفاض معدل الكفاءة على وجود نسبة تسرب ورسوب عالية، من خلال ارتفاع في أعداد الطلاب الجدد وانخفاض عدد الخريجين.
- عدم وجود قسم خاص للمعلومات والتوثيق بالكلية، وكذلك عدم توفر قاعدة بيانات يمكن من خلالها الحصول على البيانات التفصيلية المتعلقة بالعملية التعليمية بالكلية.

ومن خلال هذه النتائج يمكن القول بوجود انخفاض في الكفاءة الكمية الداخلية للعملية التعليمية بكلية الاقتصاد بجامعة مصراتة.

9- 2 التوصيات:

في ضوء تلك النتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

- وضع سياسة تعليمية شاملة ذات أهداف واضحة ومحددة تتناول جميع جوانب العملية التعليمية بالكليات ومؤسسات التعليم العالي، مع مراعاة إجراء عمليات المتابعة والتقييم لمستوى تحقيق الأهداف ونسب الإنجاز، وتحديد العراقيل والصعوبات وكيفية تجاوزها، وغير ذلك مما يساعد على رفع الكفاءة التعليمية بشكل عام في مؤسسات التعليم العالي.
- ضرورة التطبيق الصحيح للوائح والقوانين المعمول بها في مؤسسات التعليم العالي، وخصوصا فيما يخص سير الدراسة والامتحانات والعقوبات التأديبية، حيث أن تطبيق اللوائح يساعد على تخفيض معدلات الرسوب، وتخفيض مدة الدراسة إلى المدة المثلى، ورفع مستوى الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية بشكل مباشر.
- العمل على توفير معلومات وبيانات كاملة وتفصيلية عن سير الدراسة بالكلية من خلال إحصائيات فصلية وسنوية يمكن من خلالها تقييم ومتابعة سير العملية التعليمية بالكلية، كما تساعد على إجراء الدراسات والبحوث المتخصصة حول الكفاءة التعليمية وغيرها من المواضيع ذات العلاقة بالعملية التعليمية، وفي هذا الإطار نوصي بإنشاء مكاتب للمعلومات والتوثيق بالكليات ومؤسسات التعليم العالي.

قائمة المراجع

1. بكر، نجلاء محمد إبراهيم (2000). قياس الأداء الاقتصادي للخدمة التعليمية بجامعة الملك سعود. المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل للعلوم الإنسانية والإدارية، المجلد (1)، العدد (1): 163-190، السعودية.
2. خليفة، علي عبد ربه (2004). واقع الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم الأساسي في فلسطين. بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي الأول بعنوان: التربية في فلسطين ومتغيرات العصر، الجامعة الإسلامية، وزارة التربية والتعليم العالي – غزة.
3. الرشدان، عبد الله زاهي (2015). في اقتصاديات التعليم. ط (3)، عمان: دار وائل للنشر.
4. الشايع، علي بن صالح (2004). قياس الكفاءة النسبية للجامعات السعودية باستخدام تحليل مغلف البيانات. دراسة مقدمة كمتطلب تكميلي لدرجة الدكتوراة في الإدارة

التربويـة والتخطـيط، كليـة التربيـة، جامعـة أم القـرى، السعودية.

5. عبد العال، عنتر محمد (2010). الكفاءة الداخلية للسنة التحضـيرية بجامعـة حائـل بالسـعودية. المجلـة العربيـة لضمان جودة التعليم العالي، المجلد (3)، العدد (5) : 46-73، السعودية.

6. عبـد القـادر، طلحـة (2012). محاولـة قيـاس كفـاءة الجامعـة الجزائريـة باسـتخدام أسـلوب التحليـل التطـويقي للبيانـات: دراسـة حالـة جامعـة سـعيدة. رسـالة ماجسـتير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر.

7. المديرية العامة للتخطيط وضبط الجودة، دائرة الإحصاء والمؤشـرات (2012). تقريـر إحصـائي حـول مؤشـرات الكفـاءة الداخليـة للنظـام التعليمـي بسـلطنة عمـان. وزارة التربية والتعليم، سلطنة عمان.

8. مؤسســة التــدريب الأوربيــة (2014). عمليــة تورينــو 2014. الموقع الإلكتروني: www.etf.europa.eu

9. الهلالـي، الشـربيني الهلالـي (2004). اتجاهـات حديثـة فـي كفـاءة العمليـة التعليميـة الجامعيـة مـن المنظـور الاقتصادي. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي، جامعة عين شمس، القاهرة.